

التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ومدى
فاعلية السياسات الحكومية اتجاهها العراق
دراسة حالة

الاستاذ المساعد الدكتور شيماء عادل فاضل

الدكتور علي طارق

كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

المستخلص

تعد التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاته، فهي المؤشر الواضح لمدى نجاح السياسات الحكومية السائدة في بلد ما، والمؤشر الأساس عن مدى صلاحيتها. ورغم ان الاهتمام في الحقيقة بالتنمية قديم، لاسيما التنمية الاقتصادية في بلداننا العربية الا انه برزت عدد من الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في إتجاهين، ركز الإتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدماً. بينما ركز الإتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة التي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى إهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، ولاسيما مدى إمكانية إستخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية . ولأجله جاء بحثنا لاطهار ابعاد مشكلة الدراسة بصورة اكثر وضوحا من خلال استعراض ما هي التنمية الاقتصادية والعوائق التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية العربية، وعرض رؤية استراتيجية تنمية عربية ناجحة للنهوض بالواقع التنموي العربي، فضلا عن اختيار الباحثة البلد العربي (العراق) أنموذجا للدراسة تم استعراض فيه الواقع التنموي في العراق، والسبل الكفيلة للنهوض بهذا الواقع. واخيراً جاءت الخاتمة التي تضمنت تلخيصاً لمضمون البحث فضلاً عن عدد من التوصيات عسى أن تنفع القارئ الكريم.

Abstract

Development and comprehensive concept is contemporary process pertain to all fields of life and levels, it is clear indicator of the extent of prevailing in the country the success of government policies, and index the foundation for their suitability.

Although the interest in the fact Development Old, particularly economic development in the Arab countries, but it has emerged some new additions and important which goes in two directions, the first direction focused analysis of the reasons for the failure of developing countries in achieving rapid rate of growth despite the possibility to benefit from the most advanced technology.

While the second trend focused on the study of the fundamental factors that produce growth and overlapping operations interlocking, which takes all of the capital accumulation and growth place, also he gave attention important between agriculture and industry of the relationship during the development process, and in particular the possibility of use of agricultural surplus labor as a tool to finance industrial development.

And for him we checked in to show the dimensions of the study the problem more clearly through a review of what is economic development and the obstacles faced by Arab Economic Development came, and offer a number of Arab developmental strategies for successful advancement of the Arab developmental reality, as well as the choice of the researcher model for the study of which is the Arab country (Iraq) has been review the developmental reality in Iraq, and ways to promote this fact.

Finally came the conclusion which included the summary of the content of the search as well as a number of recommendations may be that benefit the reader.

المقدمة:**• تمهيد:**

أثبتت تجارب بلدان العالم العربي التي طبقت عمليات تنموية، إن التنمية الاقتصادية عبارة عن تحول وتغيير ذات أبعاد متعددة، وإن مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في بلد عربي ما أو عدمه يمكن معرفته من خلال معايير متعددة من بينها قيمة الدخل القومي الاجمالي، مستوى التعليم، نسبة الاشتغال، توزيع الدخل، تطبيق الديمقراطية....الخ.

وهذا يعني ان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفة فحسب بل هي ظاهرة لها أبعاد أخرى سياسية وثقافية واجتماعية مرتبطة بها.

وعلى أساس ذلك، فإنه بات من الضرورات الشروع بتنمية اقتصادية تقوم على أسس رصينة وثابتة المنطلقات لمواجهة مظاهر العجز والتخلف والحرمان، فضلاً عن مواجهة التحدي الاقتصادي الذي يواجهه العالم العربي اليوم وبالأخص العراق.

• أهمية البحث :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات عديدة تتقدمها الجوانب الآتية :-

1. تشكل هذه الدراسة مساهمة معرفية في حقل السياسة عموماً والاقتصاد خاصة متمثلة بالربط ما بين اثر السياسات الحكومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تشكل حدثاً الموضوع.
2. تمثل محاولة لتقديم اطار نظري يربط بين الوجهة السياسي والوجهة الاقتصادي واثره على تقدم بلداننا العربية، وبلد العراق أنموذجاً.
3. المساهمة في بناء تصور يتسم بالشمولية والعمق عند التطرق للدراسة، وذلك ببناء انموذج ذو رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية .

• فرضية البحث:

بما ان التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها بناءً على ما تقدم، فإن فرضية البحث تنطلق من الآتي:

((ان التنمية الاقتصادية هي المؤشر الواضح لمدى نجاح السياسات الحكومية السائدة في بلد ما، والمؤشر الاساس عن مدى صلاحيتها والعكس صحيح)).

ولإثبات هذه الفرضية جاء البحث كمحاولة لإثبات صحة هذه الفرضية.

• اشكالية البحث:

يمكن اظهار ابعاد مشكلة الدراسة بصورة اكثر وضوحاً من خلال اثارة التساؤلات، الآتية :-

- 1) ما هي التنمية الاقتصادية؟ وما هي مختلف العوائق التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية العربية؟
- 2) ماهي الرؤية الاستراتيجية للتنمية العربية الناجحة للنهوض بالواقع التنموي العربي؟
- 3) ما هو الواقع التنموي في العراق؟ وما هي السبل للنهوض بهذا الواقع؟

• هدف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الآتي:

- أ- التوصل الى فهم أكثر عمقا ووضوحا حول الكيفية التي تستخدمها الانظمة السياسية لبلداننا العربية في وضع سياستها الحكومية في محاولتها لتحقيق التنمية الاقتصادية .
- ب- محاولة تسليط الضوء على أبرز المؤشرات التنموية في بلداننا العربية من خلال بيان ضعفها، ولا سيما فيما يخص عدم ملائمتها للتطبيق في بلدان العالم الثالث ، وعرض عدد من الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بالواقع التنموي العربي.
- ت- وضع ملامح أنموذج واقعي متمثلا في الواقع التنموي الاقتصادي في العراق، واثار السياسات الحكومية عليه من حيث مسارها وآفاقها المستقبلية.
- ث- وضع اساس نظري للبحوث المستقبلية حول اثر السياسات الحكومية لبلداننا العربية على التنمية الاقتصادية.
- ج- الخروج بعدد من التوصيات عسى ان تفيد مجتمعاتنا العربية، وعلى وجه الخصوص بلدا العراق .

• هيكلية البحث:

في ضوء مشكلة الدراسة واهميتها ، يمكن تحديد هيكلية الدراسة بما يأتي :-
ينقسم البحث الى مبحثين، فضلاً عن المقدمة والتمهيد والخاتمة، فقد تضمن تمهيد يعرض ماهية التنمية الاقتصادية، فيما يتناول المبحث الاول منه والذي جاء تحت عنوان (التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ودور السياسات الحكومية اتجاهها)، وانقسم الى مطلبين تضمن المطلب الاول منه (معوقات نجاح التنمية الاقتصادية في بلداننا العربية)، أما المطلب الثاني منه نحو (مواصفات عملية التنمية الاقتصادية العربية)، أما المبحث الثاني فقد استعرض نموذج الدراسة وهو العراق من خلال مطلبين، تضمن المطلب الأول واقع التنمية الاقتصادية في العراق في ظل السياسات الحكومية الحالية، أما المطلب الثاني، فقد تناول الواقع التنموي العراقي .
واخيراً جاءت الخاتمة التي تضمنت تلخيصاً لمضمون البحث، فضلاً عن عدد من التوصيات عسى أن تنفع القارئ الكريم.

• منهجية البحث:

نظراً لتنوع مفردات البحث، فقد استخدمت منهجا مركبا اعتمد على مناهج متعددة لازمت عملية البحث والتقصي الا وهو المنهج التكاملي سبيلا لجعل البحث أكثر رصانة علمية، فضلا عن الاستعانة بالمنهج الوصفي والمنهج التحليلي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فقد تم اعتماد المنهج التحليلي.

• أنموذج البحث:

في ضوء دراسة مشكلة البحث واهميته وأهدافه ، فقد تم اختيار بلد العربي (العراق) كأنموذج لدراسة حالة .

تمهيد - ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية في اللغة تعني النماء والزيادة والكثرة⁽¹⁾، وتعريفها في مصطلح العلماء ظل دائماً مرتبطاً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية.

وقد شهد أواخر العقد المنصرم بداية مراجعة نقدية لماهية التنمية ونماذجها، كرد فعل لازمت جهود التنمية في العالم الثالث التي خضعت لقصور البنية النظرية والتنفيذية لبرنامج التنمية، والتجارب تفيد ان التنمية لا يمكن اقتصارها على جانب دون آخر بل هي، وكما يؤكد الدكتور اسماعيل صبري عبد الله: عملية تضرب جذورها في كل جوانب الحياة وتفيض الى مواد حضارة جديدة أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري.

كما انها الشكل المعقد من الاجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الاقتصادي والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.

وهي كذلك عملية مجتمعية واعية يجب ان تساهم فيها كل قطاعات الشعب أي أنها ليست عشوائية وانما محددة الغايات والوسائل وموجهة لإحداث تحولات هيكلية في الإطار الاقتصادي، الزراعي، الصناعي، الخدمي والاجتماعي وفي الإطار السياسي كذلك، كتحقيق الفقر وتحقيق العدالة وتوفير فرص العمل⁽²⁾.

إذا التنمية تسعى لأن تكون شاملة ومتكاملة ومتوازنة ، وان شخصية الإنسان ككل هدف يجب ان يقبل بالإجماع⁽³⁾.

وبالتالي فان التنمية ومن بينها التنمية الاقتصادية بحاجة لعوامل مساعدة كي تتحقق، وقد قسمها الباحثين إلى قسمين : (4)

1. عوامل ذاتية: والتي يمكن تلخيصها بما يلي:-

- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم: أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.
- الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.
- التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.
- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

(1) انظر: أ.د. وليد الجبوسي، اسس التنمية الاقتصادية، ط1 (عمان: دار جليس الزمان، 2009) ص3.

(2) ازهر سلمان، التنمية الاقتصادية بين الفكر الإسلامي والفكر الوضعي- دراسة تاريخية مقارنة، اطروحة دكتوراه، مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2010، ص142.

(3) جوين سوينبرن، سريا جوجا ، فيرجس ميرفي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير، البنك الدولي ، سبتمبر 2004 ، ص، ص

7-8.

(4) عبد القادر محمد عبد القادر العطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص32.

2. عوامل موضوعية:

من أهم هذه العوامل : (1).

- ان تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الافراد.
- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.
- ان تهدف برامج التنمية الى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.
- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية .
- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ورعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.
- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني

المبحث الأول - التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ودور السياسات الحكومية تجاهها

تعمل بلداننا العربية وبشكل مستمر وعلى إختلاف سياستها على محاولة تحقيق هدف مشترك فيما بينها متمثلاً بتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، هذه الفجوة التي ما كانت ان توجد لو لا وجود عدد من العوامل التي سادت في فترات معينة وما يزال بعضها سائداً ليقف أمام التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم ومنها دول عالمنا العربي، من بين أهمها:-(2)

1. إقتصادياً: إن اغلب دول العالم الثالث ومنها الدول العربية تعتمد في اقتصاداتها على محصول معين أو ثروة طبيعية واحدة، مما أنتج عدم تطور البلد الذي يخضع لهذا الوضع، فضلاً عن عدم توافر التوازن الضروري بين مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ من المفترض استثمار كافة الثروات الطبيعية لتطوير بقية القطاعات التي تحتاج الى تمويل لتؤدي مع بقية العناصر الفاعلة الأخرى دوراً في خدمة الناتج القومي(3).

2. سياسياً: متمثلاً في الهيمنة الخارجية، إذ ان دول العالم الثالث وقعت ولفترات طويلة في تبعية فكرية لنظريات التنمية الغربية والشرقية على حدٍ سواء ، ومن أجل ان تتخلص من هذه التبعية كان عليها انتهاز استراتيجيات بديلة للشروع في البحث عن تنمية أخرى بمواصفات خاصة، على اعتبار ان التنمية في العالم الثالث وبالدول العربية على وجه الخصوص أصبح ضرورة قاهرة نتيجة التغيرات السياسية التي قد قضت على توازن الطبيعة الأمر الذي لا يترك لبلدان العالم الثالث أي خيار .

ان الاهتمام في الحقيقة بالتنمية، لاسيما التنمية الاقتصادية في بلداننا العربية برزت بشكل كبير منذ الحرب العالمية الثانية عندما حاول عدد من المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما

(1) أ.د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، الديمقراطية وحقوق الانسان طريق التنمية المستدامة، مجلة نداء الحرية، العدد

(9)، (بغداد: مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية، ايلول 2009)، ص134-135.

(2) د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات- ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2000) ص167.

(3) كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر ، 2013، ص 10.

برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في إتجاهين، ركز الإتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدماً⁽¹⁾.

بينما ركز الإتجاه الثاني على دراسة العوامل الأساسية التي تنتج على النمو والعمليات المتداخلة المتشابكة والتي يأخذ كل من التراكم الرأسمالي والنمو مكانه، كما أعطى إهتمام للعلاقة الهامة بين الزراعة والصناعة أثناء عملية التنمية، ولاسيما مدى إمكانية إستخدام العمل الزراعي الفائض كأداة لتمويل التنمية الصناعية⁽²⁾. وبما ان التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، فضلاً عن انها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط اساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقت البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

وهذا يحتاج كشرط أولي إلى وجود بلد مستقل ومحقق لوحدة الوطنية ومتجاوزاً لمشاكل الحرية ومحافظاً على قدر معقول من الاستقرار السياسي.

إذا لا تنمية اقتصادية في ظل مجتمع يعاني من كثرة الانقلابات العسكرية والمظاهرات والاحتجاجات وكذلك حالات الإعتصام والإضراب التي يمارسها الشعب ضد النظام الحاكم، وفي المقابل يمارس النظام ضد أبناء الشعب من فرض قوانين منع التجوال والحضر والتبديلات الوزارية المستمرة وتشكيل المحاكم العسكرية وتطبيق الأنظمة العرفية من أجل سيطرتها على ما ينتشر في الوقت الحاضر من أعمال عنف تهدد بالسقوط وتعرف شرعية لا تترك اختيار لها⁽³⁾.

المطلب الأول: معوقات نجاح التنمية الاقتصادية في بلداننا العربية

عد تغير الواقع السياسي والاقتصادي للدول العربية الى حالة متقدمة من النمو والتطور هو بلا شك نتاج وجود عدد من العوامل التي حالت وما زالت تحول دون الوصول الى هذه الحالة، هذه العوامل لابد من دراستها وتحليل أثارها على التنمية الاقتصادية العربية ولاسيما أن تحقيق التنمية الاقتصادية في بلداننا العربية والعراق على وجه الخصوص يتطلب التغلب على المعوقات التي تعيقها، والتي يمكن توضيح أهمها وكالاتي:-

■ سوء الوضع الأمني :

الوضع الأمني قد يكون الحجر الأساس للتنمية ويتضح ذلك من خلال تداخل الوضع الأمني في أي منطقة في العالم فان الدولة وقتئذ سوف تعاني بالتأكيد من تراجع ملحوظ في التنمية الاقتصادية بالذات ، السبب في ذلك لان رؤوس الأموال سرعان ما تهرب بسبب ذلك الخلل سواء كان حرب أو تهديد إرهابي أو غيره فمن شأنه أن يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد بشكل عام ، على سبيل المثال فان العراق تأثر سلباً بالأوضاع الأمنية

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، (الاسكندرية : الدار الجامعية- 2003) ص55.

(2) سجيح هاين العفري، "تحليل العالقة بني دور القطاع العام يف الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الاول، العدد الاول، بغداد 2002، ص ص 34-24.

(3) زايري بلقاسم، تحسين إدارة الحكم ومحاربة الفساد شرطاً للتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي (العدد 358) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- 2008) ص58.

المتريدية التي عاشها خلال حقبة مختلفة فحرب إيران وحرب الخليج الأولى والثانية ودخول القوات الأمريكية للعراق ومن ثم الحروب الأهلية ودخول الإرهاب إلى أرض العراق واحتلال أجزاء مهمة منه مثل الموصل، الانبار، تكريت وغيرها من بعض المدن القريبة أدى ذلك إلى تراجع كبير في التنمية لا بل توقفها بشكل تام في تلك المناطق، إذ شهد العراق خلال تلك الفترات المتلاحقة حالة مستمرة من عدم الاستقرار والذي أدى بدوره إلى تراجع ومن ثم توقف التنمية بشكل شبه تام، السبب في تراجع التنمية هو هروب رؤوس الأموال والخبرات والعقول من البلد مما يؤدي إلى توقف عجلة التنمية بشكل مؤكد، فقد شهد العراق خلال تلك الحقبة تراجع ملحوظ في إقدام المستثمرين على الاستثمار داخل العراق وذلك لخوف أصحاب الاستثمار من تردي الأوضاع الأمنية⁽¹⁾.

■ الفساد:

يشكل الفساد العقبة الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وينتشر في جميع أنحاء العالم، كما يوجد في جميع المستويات، وفي جميع أنواع الأنظمة السياسية، ومع تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والإصلاح الديمقراطي، انتشر الفساد إلى درجات غير مسبوقة وتزايد الوعي بضرورة مكافحته، "قدر خبراء اقتصاديين في كتاباتهم عن الإرهاب، تقدر الاقتصاد الجديد للإرهاب في الوقت الراهن بنحو 5.1 تريليون دولار، سواء من خلال التحويلات القانونية أو غير المشروعة و التقديرات الأولية في إحدى الدول العربية تشير إلى خسائر تتجاوز 12 مليون دولار على الأقل شهرياً، ومع كل يوم تزداد التقديرات والتوقعات بمزيد من الخسائر الاقتصادية، النقل والسياحة والنفط والصيد والبيئة وقطاعات أخرى وقد قدر بريان ويسبوري وهو خبير اقتصادي الأضرار الاقتصادية الناشئة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر بـ 120 مليار دولار، كما أحدثت قلقاً مالياً أثر على الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة والعالم"⁽²⁾.

ويحتل الفساد ومكافحته موقعاً مهماً في برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي في مختلف الدول، كونه من المعوقات الأساسية التي تقف أمام تحقيق هذه البرامج وحين يتغلغل الفساد يتعرق الاستثمار وتعوق التنمية، وقد تصل الأمور في عدد من الدول إلى خروج الفساد الواسع الانتشار عن نطاق السيطرة، الأمر الذي يحول دون تحقيق الإصلاحات، وبالتالي تفقد برامج الإصلاحات التأييد والتفاف الجمهور حولها⁽³⁾.

إن ظاهرة الفساد منتشرة بصورة واسعة في بلداننا العربية، وخاصة الرشوة واستغلال المنصب والاثراء غير المشروع، وما ينتجه من خراب وأثار مدمرة على اقتصاد البشر من خلال انتشار قيم وإخلاقيات المجتمع الاستهلاكي المشوه، ثم ضخ رؤوس الأموال إلى الخارج بغياب القانون والمحاسبة والروتين مما أضعف من

(1) د. زيد بن محمد الرماني، أثر الإرهاب في استنزاف موارد المجتمعات - مجلة أفق إسلامية- الرياض - الجزيرة

رابط الموضوع <http://www.assakina.com/center/parties/35328.html#ixzz3rsSM24yB> :

(2) أ.م.د. عزيز إسماعيل العزي، عمارة الأرض في المنظور الإسلامي - دراسة تأصيلية معمقة في التنمية، (بغداد: البسملة للكتاب، 2015)، ص 387.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية"، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51. انظر أيضاً: روب مورييس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 9.

رغبة المواطن في المشاركة بتغيير واقعه وخلق بيئة طاردة للاستثمارات المالية إذ تقدر بترليون دولار يتم توظيفها واستثمارها في الخارج مترافقة مع هجرة الأدمغة والعقول المبدعة.

إذ يقدر عدد العلماء المغتربين العرب بمليون عالم، يعملون في الدول الصناعية المتقدمة بسبب السياسات الحكومية الطاردة للبشر ولرأس المال⁽¹⁾.

وقد بين تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2014 بأن المعايير الدولية للفساد لا تستوعب خصوصية الحالة العربية موضحاً ذلك بالقول (ان البيئة السياسية- القانونية لعدد من الدول العربية تجعل من الصعب التمييز بين الفساد كما هو متعارف عليه (بمعنى استغلال المنصب العام للمنفعة الخاصة) والخلل الكامن في النظام).

فعلى سبيل المثال نجد ان القانون والعرف في عدد من الدول يجعل الأرض والثروات الطبيعية ملك للحكام ولا يميز بين الصفة الخاصة والعامة للحكام على هذا المستوى، بينما تصبح ملكية خاصة للمواطن العادي منحا من الحكام وفي مثل هذا الوضع يصبح الفساد على مستوى الحكم لا الحاكم مهما فعل، ويكون قد تصرف بما يملك.

وهذه الوضعية تسمح للعائلات والمقربين من أنظمة الحكم العربية استغلال مناصبهم للإثراء غير المشروع في حين يظل (تطبيق القانون) سلاحاً مشهراً عليهم لضمان ولائهم المطلق⁽²⁾.

مما يضاعف التأثيرات السلبية للفساد المالي والمستشري في المنطقة العربية يصاحبه من قيم المحسوبية والمحاباة، على حساب قيم النزاهة والكفاءة، وهو ما يجعل الفساد المالي والإداري المنتشر في جل الأقطار العربية أكثر خطراً باعتبار ان هذا الفساد مصحوب بالجهل، وانعدام الكفاءات، وهو يعود بأضرار خطيرة وبالأثر في مجهودات التنمية الاقتصادية العربية.⁽³⁾

■ الفقر:

على الرغم من الموارد الطبيعية والبشرية في الوطن العربي عموماً ومقبولة لمواجهة التحديات التنموية اذا استثنينا موارد المياه مع انصراف الذهن غالباً إلى الموارد النفطية دون غيرها مع وجود ثروات أخرى وبمختلف أنواعها فإن المنطقة العربية من بين أكثر مناطق العالم انتشاراً للفقر، إذ تشير بعض الدراسات إلى إنه يوجد في هذه المنطقة أكثر من 75 مليون إنسان يعيش تحت خط الفقر من مجموع سكان الوطن العربي البالغ عدده حوالي (300) مليون، هذا فضلاً عن سوء توزيع الثروات العربية سواء على المستوى العربي أو على المستوى الداخلي. الفقر لانقصد به الحرمان من السلع والحاجات الضرورية، بل يشمل الشأن العام والاختيار الحر، وهذا الفقر أدى إلى فشل كل مواطن لاستغلال قدراته⁽⁴⁾.

(1) بسام محمد حسين، الديمقراطية واقع التنمية في البلاد العربية، مجلة النبأ-العدد 70-بغداد/مركز المستقبل للعلوم والأبحاث - آيار 2014 ص 28. انظر ايضاً: إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 59.

(2) انترنيت: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2014 - ص 5.

(3) منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد- مجلة المستقبل العربي، (العدد 328)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- 2006) ص 60-61.

(4) دي دي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي (العدد 356) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية - 2008)، ص 35.

إن خطورة هذا الوضع بالتأكيد مرده مسببات من بينها: قصور القدرات البشرية مما يؤدي إلى تدهور الإنتاجية وتنامي البطالة، وتفاقم سوء توزيع الدخل والثروة والقوى السياسية، هذا كله يعد عائقاً كبيراً أمام تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، على الرغم من المعالجات الدولية من قبل البنك الدولي (الذي يخصص اجزاء من تقاريره في كيفية معالجة الفقر بالعالم، والمنظمات الدولية الأخرى كمنظمة الأمم المتحدة من خلال برامجها الانمائية سبيلاً للنهوض بعمليات الانماء لمختلف دول العالم⁽¹⁾).

■ البطالة:

تعد ظاهرة البطالة من الظواهر الأكثر انتشاراً في الوطن العربي وبدرجات متفاوتة، إذ تبلغ معدلات البطالة في الوطن العربي لعام 2013 حوالي 20% من مجموع قوة العمل، وأحياناً تصل على 25% أي حوالي 17 مليون نسمة من قوة العمل المقدرة 103 مليون نسمة.

وفي قراءة نقدية لتقرير التنمية البشرية لعام 2013، يبين لنا ان معدل بطالة الشباب في المنطقة العربية بلغ اعلى مستوياته في مصر، إذ وصل الى (54.1%) (تليها فلسطين الذي يقدر معدل البطالة فيها إلى (49.6%)⁽²⁾).

كما تزداد البطالة في الدول العربية الأقل دخلاً كموريتانيا والسودان واليمن، وفي الدول التي تشهد حالة من عدم الاستقرار مثل العراق والصومال، وسجلت أدنى معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي⁽³⁾.

وهذه البطالة في طور التزايد مالم تتخذ الحكومات العربية الاجراءات الفورية للحد من هذه الظاهرة التي لها مشاكل عديدة من بين ابرزها، تزايد هذه الظاهرة سيؤدي الى ان سوق العمل سيستقبل (5) ملايين طالب للعمل سنوياً وهذا يؤدي بدوره الى مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومن هذه المشاكل:-⁽⁴⁾

- 1- على صعيد الحركة العمالية سيؤدي الى تراجع مشاركتهم في النشاط النقابي.
- 2- على الصعيد السياسي سيزيد من تدني النشاط السياسي الدافع الى ممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها وهي العوامل التي ستزيد بدورها من ضعف مستوى المشاركة الشعبية وانتهاك القانون والحقوق السياسية والاجتماعية لمختلف الشرائح الاجتماعية.

■ المديونية:

حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2014 يبلغ الناتج القومي الاجمالي العربي حوالي 560 مليار دولار يدفع منها لخدماتها الخارجية كل عام حوالي 40 مليار مقابل خدمة الدين في حين ان الناتج القومي العربي لم يتجاوز عام 2013 حوالي 630 مليار دولار⁽⁵⁾.

(1) جوزيف ستنكلز ، العولمة ومساوئها، ترجمة: فالح عبد القادر ، ط1، (بغداد : بيت الحكمة ، 2002)، ص2002.

(2) انترنيت: تقرير التنمية البشرية لعام 2013، ص3.

(3) د. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، ط1، (عمان: دار جليس الزمان - 2010)، ص63.

(4) دي دي ولد السالك ، مصدر سابق، ص35.

(5) محمد حامد دويدار وآخرون، "أصول علم الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية ، مكان النشر :بلا، 1988، ص 511.

وبما ان وضعية كل دولة تختلف من دولة الى أخرى فهناك دول لا توجد فيها ديون خارجية ومن بين هذه الاقطار ليبيا وقطر، في حين ان هناك أقطار عربية مثقلة بالديون، على سبيل المثال العراق، ولبنان، والجزائر، بينما تعاني بقية الأقطار من مشاكل ديون متفاقمة من بين هذه الأقطار اليمن وموريتانيا والسودان. انظر الجدول رقم (1) ⁽¹⁾. ان مرد ما تقدم مسببات من بينها ان غالبية الدول العربية تعرضت لأزمات اقتصادية متعددة وخائفة خلال السنوات الأخيرة شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الاقتصادية المتقدمة مما نجم عنه مشاكل معقدة لهذه البلدان ولنظام الائتمان الدولي أدت إلى تدخل صندوق النقد الدولي وسعيه بدأب شديد لتطبيق إجراءات التكيف على السياسات الحكومية للبلدان المدينة.

الجدول رقم (1)

اجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة (2002 – 2007) بملايين الدولارات

الدولة	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الأردن	7.399	7.305	7.122	7.534	7.594	7.216
تونس	19.554	18.095	18.995	18.810	16.760	14.279
الجزائر	5.573	5.612	17.191	21.821	23.553	22.642
جيبوتي	441	427	424	403.2	396	333.2
السودان	31.180	27.601	27.006	26.283	25.710	23.611
سوريا	4.175	4.223	4.904	4.318	4.137	3.890
عمان	5.297	4.819	4.028	3.887	3.979	4.708
لبنان	20.950	20.044	18.860	18.125	15.345	14.313
مصر	32.840	28.958	29.692	31.099	30.548	28.838
المغرب	15.582	13.709	12.527	13.990	14.300	13.957
موريتانيا	1.369	1.301	2.134	1.947	1.845	1.740
اليمن	5.819	5.469	5.169	5.336	5.301	5.973

مصدر الجدول : د. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع – العوائق – سبل النهوض، ط1، (عمان: دار جليس الزمان – 2010)، ص129.

وإن كان هذا هو الوضع العام في غالبية الدول النامية فإن العديد من الأقطار العربية وتحديداً مصر والمغرب والسودان وتونس واليمن والجزائر دخلت مرحلة المديونية الثقيلة منذ السنوات الأخيرة وأخذت مديونيتها تتفاقم ⁽²⁾.

(1) انترنت : تقرير صندوق النقد الدولي ، ص30.

(2) مهدي غالب حسن، آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية في ظل العولمة للمدة (1990-2000) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة البصرة، 2001، ص85.

وفيما يلي نسبة مديونية كل دولة من الدول المذكورة بالترتيب إلى ناتجها المحلي الإجمالي وكما هو موضح بالجدول رقم (2)، ثم بدأت خدمة هذه الديون تستنزف جانباً كبيراً من حصيللة الإصدارات مما أدخل الدول العربية المدنية في حلقة مفرغة من الاحتياج للتمويل الخارجي.

الجدول رقم (2) نسبة إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (2002 - 2007) كنسبة مئوية (%)

الدولة	2007	2006	2005	2004	2003	2002
الأردن	47	52	57	66	75	75
تونس	56	57	65	64	62	62
الجزائر	4	5	17	26	34	40
جيبوتي	54	56	60	61	63	56
السودان	54	63	81	99	120	130
سوريا	10	13	17	18	19	19
عمان	13	14	13	16	18	23
لبنان	85	88	88	84	78	77
مصر	26	27	33	40	38	34
المغرب	21	21	21	25	29	35
موريتانيا	48	48	115	131	144	152
اليمن	28	29	31	39	45	47

مصدر الجدول: د. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع - العوائق - سبل النهوض ، ط1، (عمان: دار جليس الزمان ، 2010)، ص130.

■ التضخم:

إن أزمة الديون لم تكن هي الأزمة الاقتصادية الوحيدة التي تفاقمت في الدول العربية، إذ تعرضت غالبية اقتصاداتها لحالة من الركود تحت تأثير الركود الذي ضرب اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة والذي انتقل الى الأقطار العربية عن طريق التجارة والسياحة وحركة رؤوس الأموال، وأيضاً تذبذب أسعار النفط. إن ما تقدم ساهم في الوقت نفسه الى حركة تجديد البنى الأساسية المتهالكة، وحدوث طفرات في الانفاق العام ساهمت في تفاقم عجز الموازنات العامة في العديد من الأقطار العربية وهذا العجز ساهم فضلاً عن العوامل العامة الأخرى الداخلية والخارجية في تغذية معدلات التضخم في العديد من الأقطار العربية بصورة أصبح معها هذا التضخم معوقاً للاستثمارات العديدة وعاملاً يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق الملكية على أصحاب الرواتب والإجور والمعاشات، والجدول رقم (3) يوضح معدلات التضخم في الدول العربية وترتيبها عالمياً للعام 2008.

الجدول رقم (3) يوضح معدلات التضخم في الدول العربية وترتيبها عالميا للعام 2008

الدولة	معدل التضخم (%)	الترتيب العالمي
الأردن	14.8	159
الإمارات	14.4	156
البحرين	7	88
تونس	5	63
الجزائر	3.6	27
السعودية	10.3	121
السودان	16.5	165
سوريا	14.9	160
العراق	6.8	86
عمان	12.5	146
قطر	15.2	161
الكويت	11.7	137
لبنان	10	116
ليبيا	10.5	126
مصر	18	167
المغرب	4.6	54
اليمن	18.2	169

مصدر الجدول: د. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع - العوائق - سبل النهوض، ط1، (عمان: دار جليس الزمان، 2010)، ص (135 - 136).

■ معوقات أخرى:

إلى جانب هذه المعوقات، هناك معوقات أخرى متمثلة في تدهور كفاءة إدارة القطاع العام وتحقيق العديد من شركاته لخسائر كبيرة بسبب فساد الإدارة السياسية والاقتصادية وبسبب ضعف الحوافز المادية للإنتاج والتميز وضعف مساحة حرية الحركة والابداع في ظل القواعد التي يدار القطاع العام على أساسها في غالبية الدول العربية.

من ناحية أخرى فإن السياسات العامة المشوهة للأسعار وعلى رأسها سياسة الدعم السلعي قد أدت إلى تدهور كفاءات تخصيص الموارد وكل ذلك أدى إلى المزيد من المشاكل الاقتصادية للأقطار العربية التي يسيطر القطاع العام فيها على الاقتصاد وتأخذ بسياسة الدعم السلعي، وليس التحويلات المباشرة لمن يراد دعمهم بالنسبة للأقطار العربية النفطية الغنية فقد بدأت بدورها تعاني مشاكل واختلالات اقتصادية داخلية ولكنها كانت قادرة على تغطية المشاكل الاقتصادية من دون حاجة إلى إجراء الإصلاحات الاقتصادية في البداية، ولكن مع تفاقم تلك المشاكل أصبحت تلك البلدان مضطرة هي الأخرى لإجراء إصلاحات اقتصادية لإحداث تغييرات كبيرة في سياساتها الاقتصادية، وهذه الإصلاحات الاقتصادية تمثلت على الصعيد المالي على وجه الخصوص لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها. ⁽¹⁾

⁽¹⁾ د. ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع - ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية / 2001)، ص26

أما الأقطار العربية غير النفطية التي عانت من وطأة ازمتها الاقتصادية فإنها في ظل حاجتها الى معالجة هذه المشاكل ورفع كفاءة اقتصادياتها وتدفقات رؤوس الأموال عليها في صورة قروض أو منح أو استثمارات مباشرة وفي ظل حاجتها الى التفاهم مع الدول الدائنة لها لجأت الى صندوق النقد الدولي لتسهيل مهمتها في جدولة ديونها وفي الحصول على قروض جديدة.

هذا فضلاً عن قيامها بإجراء تغييرات جذرية في سياستها الاقتصادية واحداث عدد من الاصلاحات الاقتصادية كشرط لجدولة ديونها ولحصولها على تدفقات جديدة لرؤوس الأموال من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول المانحة.

المطلب الثاني: مواصفات عملية التنمية الاقتصادية العربية

بما ان التنمية الاقتصادية الشاملة عملية بالغة التعقيد على اعتبار أنها الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل من خلال إحداث تغييرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الاقتصادي، وإحلال تكتيك ارقى، واستخدام وسائل إنتاج أحدث وأكثر كفاءة، مع تحقيق إشباع متزايد للحاجات الفردية والاجتماعية، وبالتالي فان وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية معناه اختيار طريق التطوير الشامل للمجتمع في أمد قصير كونها عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي من خلال تحليل الوضع الحالي وصوغ السياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها واستعراضها بصورة منتظمة⁽¹⁾.

وهذا يعني أن اختيار إستراتيجية ملائمة يتطلب عدد من المواصفات من بينها:⁽²⁾

- 1- يجب أن تكون استراتيجية التنمية موجهة بحسب الحاجة أي تلبية الحاجات البشرية المادية وغير المادية ويشمل ذلك الحاجة الى التعبير والإبداع والمساواة وتفهم مصير الفرد.
- 2- أن تكون داخلية المنشأ بمعنى أن تنبع من صميم كل مجتمع وتحدد قيمتها ونظرتها الى المستقبل باستقلالية.
- 3- أن تحمل طابع الاكتفاء الذاتي بمعنى أن يعتمد كل مجتمع على قوته وبيئته الثقافية بصورة رئيسة.
- 4- أن يكون هناك استخدام رشيد لموارد البيئة الحياتية مع إدراك كامل لاحتياجات الأطر الحياتية والقيود المفروضة على الجيلين الحالي والمستقبلي.
- 5- أن تكون مرتكزة على تحولات بنيوية تبدل العلاقات الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية بين السلطة لكي تحقق شروط الإدارة الذاتية والمشاركة في صنع القرار من قبل المجموعة السكانية بأسرها.

(1) مهدي غالب، مصدر سابق ، ص15.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيئي، التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات- دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً- ط1(ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/2009) ص39.

المبحث الثاني التنمية الاقتصادية في العراق ودور السياسات الحكومية تجاهها

• المطلب الأول : واقع التنمية الاقتصادية في العراق

يُعد النمو الاقتصادي المطلب الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ولاشك في ان النمو الاقتصادي هو نتاج للنشاط الاقتصادي بشكل عام متمثلاً بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورغم ان النمو الاقتصادي يُعد شرطاً ضرورياً إلا انه غير كافياً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص في العمل مما يلتزم اتخاذ تدابير أخرى مؤثر في النمو، كتوسع الطاقة الاستيعابية لسوق العمل بما يكفل مستويات عالية من التشغيل، كما يقترن بتحسين مستوى معين ونوعية حياة السكن من خلال التركيز على خدمات التنمية البشرية والاجتماعية وحماية وتحسين البيئة وخاصة لفئات الدخل المحدود والاسر الفقيرة، وهذه كلها تحتاج الى سياسات حكيمة من قبل الدولة⁽¹⁾. ولو تأملنا وضع العراق الحالي لوجدنا ان العراق يواجه العديد من المعوقات في ظل الظروف الحالية التي يعيشها ، التي يمكن توضيحها بالاتي :⁽²⁾

المعوق الأول // اقتصادي:- ان العراق بلد متقل بالديون الخارجية وما يحصل عليه من ايرادات في الوقت الحاضر لا تغطي المشاريع المخطط لها، لذلك تغطية هذه المشاريع مالياً معتمدة اعتماداً كلياً على الاموال المخصصة من قبل الدول المانحة لإعادة إعمار العراق، فضلاً عن معوقات اقتصادية أخرى تتمثل ب :

- استمرار حالة الاختلال في بنية الانفاق العام لصالح النفقات التشغيلية وعلى حساب النفقات الاستثمارية مولداً زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والتي يقابلها تخلف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على الاستجابة لتلك الزيادة محدثاً ارتفاعاً في المستويات العامة للأسعار.
- استمرار هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنات الاتحادية مما يجعل من التنبؤ وحالة اللايقين صفات لصيقة بتقديرات الموازنة وإمكانية تحقيق أهدافها.
- استمرار تدني نسبة الايرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات العامة كنتيجة لاستمرار تطبيق مبدأ الاعفاءات الضريبية وعدم استحداث ضرائب جديدة وتعدد قنوات التهرب الضريبي ناهيك عن عدم تبني تدابير جديدة.
- تدني كفاءة تنفيذ النفقات العامة في الموازنة الاتحادية وخاصة الانفاق الاستثماري مما يجعل العجز السنوي في الموازنة الاتحادية عجزاً ظاهرياً يفوت فرص إنفاقية حقيقية.
- قوة أثر التوترات الاقليمية في الطلب على الدولار الأمريكي كنتيجة لما يعرف بـ (هجوم العملة) قد يهز أركان استقرار سعر صرف العملة ومعدلات التضخم وانسيابية تطبيقات مزاد العملة بما يولد مجالات خصبة لظاهرة تهريب العملة الاجنبية والفساد وغسيل الأموال.
- السياسة المتشددة للبنك المركزي باتجاه السيطرة على معدلات التضخم عززت من حالة الاستقرار النقدي دون ان تساهم بقوة التأثير نفسه في فعاليات استدامة التنمية للاقتصاد العراقي.
- الاستمرار في تطبيق سياسة الاستيراد المفتوح قد يؤدي الى تراجع سعر صرف العملة المحلية (دينار) واشتداد الضغوط التضخمية في الاقتصاد.
- محدودية دور المصارف الاختصاصية في تمويل استثمارات القطاع الخاص للتنمية⁽¹⁾.

(¹) عاطف قيرصي، علي قدوري- ستراتيجمات التنمية في ظروف الأزمات- مجلة المستقبل العربي- العدد 295 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2003/ 9 ص46.

(²) انترنت: سليم فرحان جيثوم، معوقات التنمية في العراق، مركز الفرات للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص2
www.google.net

المعوق الثاني// الأمن:- يُعد حاجة أساسية في سلم حاجات الفرد والمجتمع، لأنه يمثل الوعاء الذي يحتوي جميع الحاجات الأخرى، وبما أن الأمن في العراق يعاني من تدهور مستمر انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية في العراق.

المعوق الثالث// الفساد الإداري والمالي:- هذه الظاهرة ليست في العراق فحسب بل في المجتمعات كافة على اختلاف درجة نموها وتقدمها الحضاري والاجتماعي والاقتصادي، ومرد هذه الظاهرة مسببات من بينها، ضعف القوانين، والتشريعات الرادعة، وغياب الرقابة والمساءلة الناتجة عن عدم الاستقرار التي تعاني منه المؤسسات السياسية الموجودة في البلد، الأمر الذي أدى إلى تأجيج الصراعات بين الفئات الاجتماعية المختلفة والحد من عملية الحراك السياسي وصعوبة بلوغ التنمية الاقتصادية التي تتوخاها الدولة، لأنه يعمل على هدر وتبذير الأموال العامة والطاقات والكفاءات البشرية.

المعوق الرابع// التعليم:- انخفاض مستوى التعليم والثقافة لدى المجتمع العراقي، فظاهرة الأمية أصبحت سمة متميزة وبارزة داخل المجتمع العراقي، وهذا بالتأكيد له مردود سلبي على التنمية الاقتصادية، فالقليل من المعرفة يمتلكه الفرد لا تمكنه من خلق تنمية اقتصادية حقيقية داخل المجتمع ومن الممكن أن تزول في أي لحظة (2).
أن هذه المعوقات التي تم ذكرها أعلاه لابد من وجود عدد من الاستراتيجيات تخفف من حدتها، وتعطي مخرجاً لتحقيق تنمية اقتصادية في ظل واقع ممكن، وهذا ما سوف يتطرق له الباحثين في المطلب الثاني من المبحث

• المطلب الثاني: الواقع التنموي في العراق

إن تغير الواقع لا يقتصر على رفع وتأثير النمو الاقتصادي ولكنه مقيد باعتبارات سياسية قبل أن تكون اقتصادية واجتماعية، وهو هدف ليس ببعيد المنال في ظل التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي، والارتفاع الكبير المتوقع من إنتاج وتصدير النفط الخام، والالتزام بمواصلة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمشاريع التنموية القائمة والمستهدفة، واحتمال تزايد دور شركاء التنمية الاقتصادية تبرز لنا الخطة الخمسية التي وضعتها وزارة التخطيط العراقية للفترة (2013 - 2017)، التي اعلنت عنها والتي تسعى من خلالها الى تحقيق الأهداف المتمثلة، وكالاتي⁽³⁾:

(1) رفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الخطة بمعدل سنوي قدره 13.31 % وبأسعار الثابتة لسنة الاساس 2012.

(2) تنمية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (سلعية + توزيعية + خدمية) بمعدل نمو سنوي قدره 7.5%.

(3) تنمية نشاط النفط الخام بمعدل نمو سنوي قدره 18.7%.

(4) المحافظة على معدلات التضخم ضمن المرتبة الرقمية الواحدة.

(5) اعطاء دفعة قوية من الاستثمارات لأقطاب النمو القطاعية المختارة (الصناعية والطاقة والزراعة والسياحية) من أجل رفع نسبة مساهمتهم في توليد الناتج القومي المحلي الاجمالي بنسبة تتجاوز 60% من اجمالي الناتج بالأسعار الثابتة.

(¹) خطة التنمية الوطنية (2013 - 2017) وزارة التخطيط- بغداد- ك2/ 2013- ص 71. انظر أيضاً: محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1986، ص 35.

(²) انترنيت: سليم فرحان جيثوم، مصدر سابق- ص3.

(³) خطة التنمية الوطنية (2013 - 2017)، (بغداد: وزارة التخطيط، ك2، 2013)، ص 80.

(6) نمو مولد لفرص العمل بما يضمن مستوى مقبول من التشغيل ويسمح بتراجع معدل البطالة الى 6% في نهاية عام 2017.

(7) تخفيض معدلات الفقر نحو 16% عام 2017 من إجمالي السكان.

ويتوقع ان الإيرادات المتوقعة للخطّة، فيما يخص إجمالي الإيرادات العامة للدولة يبلغ خلال سنوات الخطّة (812.263) ترليون دينار، وستشكل الإيرادات النفطية بحدود 95% منها، في حين تشكل الإيرادات غير النفطية بحدود 5%، وكما هو موضح في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) الإيرادات المالية المتوقعة للسنوات (2013-2017)

السنة	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات النفطية	إجمالي الإيرادات	1 : 3%	2 : 3%
2013	7398.3	104.907.935	112.306.235	6.5	93.5
2014	9079.1	1.302.305	1.393.104	6.6	93.4
2015	8274.703	135.656.812	143.931.513	5.7	94.3
2016	90.027	180.875.750	18.967.845	4.7	95.3
2017	97.865	217.950.900	2.268.374	4.3	95.7
الإجمالي	43.541.303	768.721.937	61.226.324	5.3	94.6

مصدر الجدول: خطة التنمية الوطنية (2013 - 2017)، وزارة التخطيط - بغداد - ك 2 / 2013 - ص 70.

ومن أجل تحقيق الأهداف الكلية للخطة بأبعادها الاقتصادية يتطلب تأمين (417) ترليون دينار، على اعتبار ان حجم الاستثمار الحكومي يبلغ بحدود (329) ترليون دينار أي ما يعادل (282) مليار دولار بما فيه الإيفاء بالتزامات جولات التراخيص النفطية والذي يشكل (79%) من إجمالي الاستثمارات المطلوبة للخطة من الإيرادات المتحققة للدولة من أجل الإنفاق على المشاريع الملتزم تنفيذها والبالغ عددها 5861 مشروعاً في نهاية عام 2012 والمشاريع الجديدة التي يقرر إضافتها خلال سني الخطة.

كما تقتض الخطة أن يساهم القطاع الخاص بما قيمته (88) ترليون دينار، أي ما يعادل 75 مليار دولار التي تشكل نسبة 21% يتوقع إنفاقها على مختلف المجالات والاستثمارات التي حددتها الخطة.

وهنا تتطرق بوصلة الاستثمار في الخطة من مبدأ الأولويات الاستثمارية المعززة لفكرة اقطاب النمو القطاعية والمكانية خلال سنوات الخطة وصولاً إلى هدف مستقبلي يتمثل بالنمو القطاعي المتوازن، واستناداً الى هذا المبدأ تم توزيع الاستثمارات قطاعياً بما يؤمن تحقيق أهداف الخطة وفلسفة أنموذجها التنموي، على أساس ان من أوليات هذه الخطة تحقيق الإنصاف والعدالة في توزيع ثمارها على مناطق العراق كافة وتقليل التفاوت المكاني بين المحافظات من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى.

إن الخطة أكدت استمرار دور الحكومات المحلية في تنمية محافظاتهما، وأقرت تخصيص 14% من إجمالي استثماراتها لبرنامج تنمية الإقليم الذي يركز على الأنشطة والخدمات المحلية.

كما قدرت الخطة معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2012 سيكون ب (13.31%) وعلى أساس ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي مع النفط سيزداد نحو (264.950) ترليون دينار عام 2017 بنسبة زيادة قدرها (68%).

وتتوقع الخطة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط من (131.953) ترليون دينار عام 2013 الى (181.361) ترليون دينار عام 2017 ، وذلك بنسبة زيادة قدرها (37.4%) ، وإن هذه الزيادة يفسرها نمو الأنشطة الاقتصادية (عدا النفط) بمعدل نمو سنوي قدره (7.5%) مقابل نشاط استخراج النفط الذي سينمو بمعدل سنوي قدره (18.7%).⁽¹⁾

إن تحقيق أهداف الخطة وفلسفة أنموذجها التنموي تؤثر البوصلة المستقبلية لإعطاء دور أكبر للأنشطة السلعية (عدا النفط) والأنشطة الخدمية مقارنة بالأنشطة التوزيعية وذلك بهدف تقوية الجانب الحقيقي في الاقتصاد من خلال تنويع بنية الإنتاج القومي والتأثير في المحتوى المحلي للعرض السلعي وبما يضمن الحد من إرتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي للعالم الخارجي ، الذي عدته الخطة من بين أقوى التحديات الاقتصادية التي تواجهها وبدلالة المحتوى الاستيرادي للعرض السلعي في السوق العراقية.

ان ما تقدم يتطلب عوامل مساعدة لتحقيقه تتمثل في :⁽²⁾

1. استقرار سياسي .
2. وعي ثقافي .
3. تلاحم اجتماعي .
4. تعزيز البنى الارتكازية في البلاد.
5. دعم نشاطات مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية.

ووفق مما تقدم إنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة في العراق دون إعادة الاستقرار السياسي وانتهاج سياسات صائبة يمكن ان تساهم في تعزيز الثقة، وتركيز الاهتمام على تنفيذ الإصلاحات البنوية المطلوبة، والعودة الى مستويات النمو الممكنة على المدى البعيد.

الخاتمة

يُعد التناسق ما بين السياسات الحكومية ولتنمية الاقتصادية ضرورة لضمان فاعلية استراتيجية التنمية المتبناة وتحقيق مستهدفاتها، فالعبرة ليست في مواءمة كل استراتيجية على حدة لأهدافها ووسائل تحقيقها وإنما في اتساق هذه السياسات وتناغمها وانصهارها في بودة واحدة على نحو يجعلها أكثر قدرة على ترجمة أهداف التنمية إلى واقع علمي ان تحليل واقع التنمية الاقتصادية في بلداننا العربية، وعلى وجه الخصوص العراق، يكشف لنا بأن هذه البلدان تواجه معوقات حادة نتيجة السياسات الحكومية لهذه البلدان، ولأجل تحقيق تنمية متكاملة في البلد وبكافة

⁽¹⁾ خطة التنمية الوطنية (2013 – 2017)، وزارة التخطيط- بغداد – ك2 / 2013- ص88.
⁽²⁾ د. راند صبار لفته، العراق الجديد وسبل التخطيط الى التنمية، مجلة النبأ- العدد- 70 (بغداد: مركز المستقبل للعلوم والأبحاث آيار/ 2014) ص.76

جوانبها يتطلب جهود تضامنية سياسية واقتصادية ، وعليه يتقدم الباحث بمجموعة توصيات عسى ان تنفع مجتمعاتنا العربية ، والعراق على وجه الخصوص، وهي كالآتي:

أولاً: على صعيد بلداننا العربية:-

1. السعي الجاد من قبل قوى الأمن وقوات متعددة الجنسيات بالسيطرة على الوضع الأمني وإنهاء حالة التذبذب التي يعانيها.
2. العمل على تأمين إيصال الاحتياجات الضرورية للفرد من غذاء وخدمات.
3. تطوير الخبرات والكفاءات في بلداننا العربية من خلال إرسالهم إلى دورات تدريبية وتأهله إلى الدول الأجنبية لغرض التعرف على أحدث التطورات العلمية التي وصلت لها تلك الدول والعمل على نقلها للعراق.
4. العمل وبكل إخلاص على تسوية الخلافات الداخلية بالشكل الذي يحقق المصلحة للجميع.
5. تشجيع التعليم في البلد عن طريق المحفزات المادية والمعنوية للطلبة.
6. تشجيع المؤسسات الثقافية على توعية المواطنين توعية صادقة وصحيحة وبالمقابل على حكوماتنا العربية تقديم الدعم المادي لهذه المؤسسات للقيام بمهامها الموكلة إليها.
7. حث وسائل الإعلام على تبني برامج من شأنها أن تنمي شخصية الفرد تنمية حضارية متطورة.
8. تشجيع القطاعات الخاصة على تبني عدد من مشاريع الأعمال في البلاد.

ثانياً: على صعيد العراق:-

1. الضغط على الدول المانحة وبالوسائل كافة على إبقائها ملتزمة بالوعود حيال العراق.
2. تشديد الرقابة سيما الرقابة المالية والإدارية على أعمال مؤسسات الدولة.
3. تحسين الوضع المعاشي للأفراد من خلال رفع أجور العمل، وإنشاء صناديق التكافل الاجتماعي.
4. ترسيخ قيم المحبة والتسامح والأخوة بين أبناء الشعب من أجل القضاء على التفرقة والخلافات البينية.
5. تحفيز المصارف نحو التوجه الى السوق مع السعي لتوسيع دور المصارف الخاصة في منح الائتمانات.
6. تفعيل الدور المالي والتمويل لسوق العراق للأوراق المالية من خلال زيادة رؤوس للشركات العامة في السوق.
7. اعتماد استراتيجية خاصة بالرقابة على الجهاز المصرفي لتكون مواكبة لأفضل المعايير والممارسات الدولية.
8. تعزيز التعاون ما بين البنك المركزي العراقي والبنوك المركزية العربية والمؤسسات الدولية الرصينة وبما يضمن تبادل الخبرات والعملات والأدوات والاستحقاقات.
9. إنشاء صندوق لدعم استقرار الاستثمار (صندوق سيادي).
10. تشجيع فتح فروع المصارف العربية والاجنبية.
11. إعداد البرامج المتطورة لتبادل المعلومات وصولاً الى أعلى درجات التنسيق مع الجهات المختصة بمكافحة غسل الاموال داخل العراق.

المصادر

أولاً: الكتب //

- (1) خطة التنمية الوطنية (2013-2017) وزارة التخطيط- بغداد- ك2/2013.
- (2) د. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- (3) جوزيف سكتنلر، العولمة ومساوئها، ط1، بغداد، بيت الحكمة، 2002.
- (4) د. ثناء فؤاد عبدالله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي - علاقات التفاعل والصراع ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية/ 2001).
- (5) عبد القادر محمد عبد القادر العطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الاسكندرية: الدار الجامعية/ 2003).
- (6) د. عبد اللطيف الهميم، الدولة ووظيفتها الاقتصادية في الفقه السياسي الاسلامي، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2004).
- (7) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الاسكندرية، الدار الجامعية/ 2003.
- (8) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات - دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجاً - ط1 - ابوظبي / مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ 2009.
- (9) د. علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع - العوائق - سبل النهوض، ط1، عمان، دار جليس الزمان، 2010.
- (10) أ.د. وليد الجبوسي، اسس التنمية الاقتصادية- ط1، عمان، دار جليس الزمان، 2009.
- (11) روب مويريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة" ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- (12) إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة في النمو، هل يمكن الاقتداء بها"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- (13) صالح ألسالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر، الطبعة الاولى، 2006.
- (14) محمد حامد دويدار وآخرون، "أصول علم الاقتصاد السياسي"، الدار الجامعية، مكان النشر بلا، 1988.
- (15) محمد عزيز، "توزيع الدخل القومي والثروة"، مطبعة المعارف، بغداد 1966.
- (16) محمد عبد المنعم الجمال، "موسوعة الاقتصاد الإسلامي"، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية 1986، ص 35.
- (17) عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية 2001، ص ص .

ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية //

- 1-أزهر سلمان، التنمية الاقتصادية بين الفكر الاسلامي والفكر الوضعي- دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، 2010.
- 2-مهدي غالب حسن، آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية في ظل العولمة للمدة (1990-2000) رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة/ 2001.
- 3-سجيع هاين العفري، "تحليل العالقة بني دور القطاع العام يف الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الاول، العدد الاول، بغداد 2002.

ثالثاً: البحوث المنشورة //

- (1) بسام محمد حسين، الديمقراطية واقع التنمية في البلاد العربية، مجلة النبأ-العدد 70- بغداد/ مركز المستقبل للعلوم والأبحاث (آيار 2014).
- (2) دي دي ولد السالك، الممارسة الديمقراطية مدخل الى التنمية العربية المستدامة، مجلة المستقبل العربي (العدد 356)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- (3) عاطف قبرصي، وعلي قادوري، استراتيجيات التنمية في ظروف الأزمات، مجلة المستقبل العربي- العدد 295، بيروت/ مركز دراسات الوحدة العربية- 2003/9.
- (4) د. رائد صبار لفته، العراق الجديد وسبل التخطيط الى التنمية، مجلة النبأ، العدد 70 بغداد/ مركز المستقبل للعلوم والأبحاث آيار، 2014.
- (5) منير الحمش، الاقتصاد السياسي للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 328- بيروت/ مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- (6) زايري بلقاسم، تحسين ادارة الحكم ومحاربة الفساد شرطاً للتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي (العدد 358)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- (7) أ.د. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، الديمقراطية وحقوق الانسان طريق التنمية المستدامة، مجلة نداء الحرية، العدد (9)، (بغداد: مركز نداء الحرية للتطوير والتنمية البشرية/ ايلول 2009).
- (8) جوين سوينيرن، سريا جوجا ، فيرجس ميرفي، التنمية الاقتصادية المحلية، دليل وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، دراسة مشتركة صادرة عن مدن التغيير، البنك الدولي ، سبتمبر 2004.

رابعاً: الانترنت //

- (1) انترنيت: سليم فرحان جيثوم، معوقات التنمية في العراق، مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية، 2014.
- (2) انترنيت : تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2014.
- (3) تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، ص3.
- (4) انترنيت: تقرير صندوق النقد الدول، ص30.